

سبيل الاشتقاق بين السماع والقياس

للاستاذ الشيخ حسين والى عضو مجمع اللغة العربية الملكى .

كان للعرب فى الجاهلية كلام كثير وشعر كثير ، لم يكن لهم علم أصح منه . ولم ينته إلينا جميع ما قالوا . لأن اعتمادهم كان على الرواية ، لا على دواوين مدونة ، فانهم كانوا أميين لا يعلمون الكتاب ، ومن علمه منهم فهو قليل .

ولما جاء الإسلام لفت العرب عما كانوا عليه ، وبهرهم القرآن بأساليبه ، وشغلهم بأحكامه وتكاليفه ، وغادر القادرون منهم الأرض الجُرُز إلى غيرها ، فى شؤون ساقتهم ، فشرقوا وغربوا إلى أن هلك منهم من لا يُحَصِّون موتا وقتلا . بيد أنه كان لمن بقى فى بلاد العرب ومن خرج فترات أو فرص حصل فيها إثبات طَرف من الرواية ، وطرف من الكلام والشعر ، عليه من الرونق ما لم يكن من قبل .

هذا ما صارت إليه لغة العرب بعد الكثرة ، فلم نرثها من العرب إلا كإرث الرجل من أبيه نحو الكفاف من الرزق .

ثم حدثت أطوار عبثت فيها يد الحذنان بطائفة من هذا ، فبعضها أصابه الفناء ، وبعضها أصابه التفريق . ولولا حسن التصرف وسعة الحيلة ، لكشفت الحاجة عن وجهها العابس .

إننا نجد مواطن غير تامة الإفادة أو البيان فى أمهات كتب اللغة التى بين أيدينا ، وقد حشدت ما يرى كثيرا ، وهو قليل من الكثير الذى ذهب . ولو وصلت إلينا اللغة وافرة ، لوجدنا طابعتنا فيما نحسب ، ومن هذه المواطن ما انماقت إليه الفكرى الان .

قد يذكّر اللغوي الكلمة التي من شأنها أن تُشتق أو يُشتق منها ، ولا يذكّر الأصل أو الفرع ، أو يقول مثلاً كلمة كذا لافعل لها ، أو المصدر ممت ، أولاً تقل كذا ، والفطن المستنبط لا يقف عند ذلك . بل ينبعث للاحاطة بأسبابه ، وتوسيع البحث عنه ، والنظر في الاشتقاق وأصول العربية . فإذا سلك هذا المنهج رأى أن بعض المحظور ، يصير غير محظور ، وأن الشيء قد يمنع من جهة ولا يمنع من جهة أخرى ، وأن هناك ما يقدر على القياس ولا يتكلم به ، لوجود مانع ، وأن هناك ما يؤتى به على القياس ويتكلم به وإن لم تتكلم به العرب : لأنه لا مانع . وما قيس على كلام العرب وسلم من موانع الاستعمال ، فهو من كلام العرب . وعلماء العربية لم يضعوا أصولهم لما سمع من العرب ، وإنما وضعوها لما لم يسمع .

وقد كتبت في هذا وذريعته شيئاً ، إذ نظر مجمع اللغة العربية الماسكي في أمر ما جاء في كتب اللغة من مشتقات لم تذكر أصولها ، وأصول لم تذكر مشتقاتها ، وما يتصل بذلك من منع وغيره ، ليعلم طريق الرأي إلى سد الثلمة . ويعلم موضع الحجّة .

الاشتقاق

الاشتقاق متشعب الطرق ، وحاجة العمل تدعو إلى بيان الحادثة ، وما توصل إليه من مكان الحجّة ، وتمييزها مما يحادّها .

الاشتقاق : نزع لفظ من لفظ "ولو مجازاً" إذا اتفقا في المعنى والحروف الأصلية وترتيبها ، ليدل بالفرع على معنى أصله ، بزيادة مفيدة غالباً ، لأجلها اختلفا في غير الحروف الأصلية ، أو في شكل الأصلية ، على التحقيق أو التقدير^(١) .

(١) الكلام على طريقة أهل البصرة .

والمنزوع منه كالأشعر ، نُزِعَ منه الأشر ، وكالناطق بمعنى التكلم ، نُزِعَ منه الناطق بمعنى المتكلم ، على الحقيقة . وكالناطق بمعنى الدلالة ، نُزِعَ منه الناطق بمعنى الدال ، على المجاز . كما يقال : الحال ناطقة بكذا : أى دالة عليه ، من قبيل المجاز المرسل ، أو المجاز بالاستعارة المكنية .

والمنزوع منه يشمل المقدّر ، فالفعل الذى لا مصدر له "كعسى وليس" مشتق . وإن وصفه النحويون بالجمود ، لأن الجمود معناه عدم التصرف لا عدم الاشتقاق .

والإتفاق فى المعنى واللفظ يمنع مثلاً أن يكون قعد مشتقاً من الجلوس ، وإن كان الإتفاق فى المعنى موجوداً ، لأن الإتفاق فى اللفظ غير موجود . ويمنع مثلاً أن يكون ضرب بمعنى دق مشتقاً من الضرب بمعنى الذهاب ، وإن كان الإتفاق فى اللفظ موجوداً . لأن الإتفاق فى المعنى غير موجود .

وقد يحذف بعض الحروف الأصلية من المشتق لعلّة صرفية ، والمحذوف لعلّة صرفية كالثابت ، مثل خف من الخوف ، فإن الأصل (آخوف) نقلت حركة الواو الى الساكن قبلها ، فاستغنى عن همزة الوصل ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين ، فلا يتوهم أن خف والخوف لم يتعقبا فى الحروف الأصلية .

ومعنى المشتق قد يكون معنى المشتق منه دون زيادة عليه ، كالمقتل من القتل وبمعناه . إلا أن فى هذا فائدة من جهة أخرى هى التوسع فى اللغة . والاشتقاق مما تنسج به اللغة فى ألفاظها ومعانيها .

والاختلاف بين الأصل والفرع فى غير الحروف الأصلية ، أو فى شكل الأصلية ، إما على التحقيق ، كما فى الفاهم من الفهم ، والحذر من الحذر ؛ وإما على التقدير ، كما فى طلب من طلب ، فيقدر أن فتحة اللام فى الفعل غيرها فى المصدر ، ولو لم يكن اختلاف لكان اللفظ عين اللفظ .

في الاشتقاق حجة لغوية

إذا قلت : فلان العالم مثلا ، فمدلول العالم ذات قام بها العلم ، فالمشتق يدل على المشتق منه ، لأن العلم وهو المشتق منه جزء من مجموع معنى العالم ، أى المشتق . فلا يوجد المشتق دون المشتق منه ، وإلا لزم وجود كل الشئ دون جزئه ، وهذا مستحيل .

ولا ينقض هذا أنه يصح إطلاق اسم كل الشئ على جزئه ، لأن ذلك مجاز ، والكلام في صحة الإطلاق على الحقيقة .

وقد احتج أهل السنة بمثل هذا على بعض المعتزلة الذين أطلقوا نحو العالم من المشتقات على الله تعالى ، وأنكروا وجود المشتق منه . ولم ينكروا مثل ذلك في المخلوقين .

ولكن أهل السنة جعلوا العلة في صحة إطلاق العالم مثلا على الله وعلى عباده وجود المشتق منه .

وقد أخذ أهل الفقه بدلالة المصدر على فعله المشتق . فاذا قال قائل : لى عليك حق ، فقلت : حقا كان ذلك إقرارا : لأن التقدير حققت فيما قلته حقا . وسأذكر ما يرتبط بهذا .

ومرجع الفريقين إلى اللغة .

* *

ومن المشتق ما هو مطرد كاسم الفاعل واسم المفعول مثل الناصر لكل من وقع منه النصر ، والمحمود لكل من وقع عليه الحمد . ومنه ما هو مختص ببعض الأشياء ، كالفارورة من القرار للزجاجة المعروفة دون غيرها مما هو مقرر للسائق كالنكوز (على طريقة) والمطرود لا يتوقف على السماع . والمختص يتوقف عليه .

* *

الاشتقاق أخص من الصرف : لأن الاشتقاق لا يكون إلا فيما بنت العرب .
والصرف أعم منه ، لأنه يكون فيما بنت العرب ، وفيما لم تبني ، كضرب من ضرب .

ذلك هو الاشتقاق الأصغر، الذي ينصرف إليه اسم الاشتقاق عند الإطلاق،
ويحتج به في اللغة .

أما الاشتقاق الأكبر فهو أن يؤخذ أصل ثلاثي ، ويتلمس له وتقالبيه
الستة — إن كانت — وما يتصرف من كل واحد منها ، معنى مشترك ، وإن
نأى شئ من ذلك رد إليه بتلطف .

ومن ذلك (ن ج د) فإنه في تقاليبه كما ذكر يفيد القوة ، فهي المعنى المشترك .

(النجد) : الإعانة ، وكذلك الإنجاد . والنجد : الشجاع الماضي فيما يعجز
غيره . وفي كل هذا قوة . والنجد : ما أشرف من الأرض وارتفع . وفي ارتفاعه
قوة ولو لمن عليه . والنجدة : القتال ، وفيه قوة . والنجدة : الفزع ، والفزع
يغلب عنده المرء ، ففيه قوة .

و (ن د ج) ذكر بعض اللغويين (أندوج) السرج بمعنى لبدته . ولكنه
ليس بالنون . بل بالباء (أبذوج) وهو معرب . هذا ما في (ن د ج) ،
فسقط .

و (الجند) العسكر والأعوان . وفيهم قوة ، وبهم تكون القوة .

و (الجَدَن) حسن الصوت . وهو مما يفتخر به ويؤثر في النفس ، وفي هذا
قوة . و (أجدن) استغنى بعد فقر . وفي الاستغناء قوة .

و (الدَّناج) إحكام الأمر . وإحكام الأمر يقوى به صاحبه . وتراب
دائج : تشيره الرياح ، وإذا أثارته أثر فيها وغبرها ، وفي ذلك
قوة .

و (الدَّجَن) المطر الكثير . وفيه قوة . والدجنة : الظامة . والظامة ترهب ،
ففيها قوة .

*
* *

الاشتقاق الأكبر هذا ابتدعه ابن جنى ، وبين به حذقه . بفعل المعنى
المتطلب الذى لا يأتى كثيرا بسهولة معنى للكلمة فى تقاليبها ، ولو بعد عما وضعت
له الكلمات فى اللغة ، كما يرى فى المثال السابق فلا يحتاج به فى اللغة لعدم اطراده .
وكان لأبى على الفارسي شيخ ابن جنى بعض أنس به .

والأصغر والأكبر يسميان الصغير والكبير .

*
* *

وعندهم تقسيم آخر للاشتقاق : إذ يجعل ثلاثة أنواع . فيقال : هو رد لفظ
إلى آخر — ولو مجازاً — لمناسبة بينهما فى المعنى واللفظ .

فإن اتفقا فى الحروف الأصول وترتيبها ، فالاشتقاق الصغير . وهو الأصغر
المتقدم .

وإن اختلفا فى ترتيبها ، فالاشتقاق الكبير . بكبذ وجذب . وهو يرجع إلى
الأكبر السابق .

وإن اختلفا فى بعض الحروف الأصول ، وكان هناك تقارب ، فالاشتقاق
الأكبر ، كنعق ونهق .

يكون كل من اللفظين فى الكبير والأكبر أصلاً إذا استويا مثلاً فى كثرة
التصرف والاستعمال .

وبعض الأولين كان يقول بهذا الأكبر . وبعضهم كان يستروح إليه ولكن الصحيح أنه يتخلف (١) .

أهل اللغة يثبتون الاشتقاق الأصغر . إلا أن فريقا منهم يرى أن بعض الكلام مشتق ، وبعضه ليس بمشتق . وفريقا منهم يرى أن كل الكلام مشتق . ويرى بعض أهل النظر أن الكلام كله أصل (٢) .

والرأى الثانى غير صحيح : لأنه يلزم عليه أن تكون كل كلمة فرعا ، ولا بد أن يكون بعض الفروع أصلا ؛ وكيف يكون الشيء الواحد أصلا وفرعا ؟ وقد جعل الفرع دالا على ما فى الأصل وزيادة ؟

لقد ذهب بعض البصريين (٣) إلى أن الوصف الدال على الحدث والموصوف كاسمى الفاعل والمفعول ، مشتق من الفعل الدال على الحدث والزمان المعين . والفعل مشتق من المصدر الدال على الحدث ؛ فالفعل أصل الوصف ، وفرع المصدر . ولكن الوصف الدال على الحدث والموصوف لا يدل على الزمان المعين الذى فى الفعل ، فليس الفعل أصلا للوصف ، وليس الوصف فرعا من الفعل ، دالا على ما فيه وزيادة . وإنما هو فرع من المصدر كالفعل .

والرأى الثالث (وهو رأى بعض أهل النظر) غير صحيح كذلك : لأنه ينكر الصلة المحسنة فى اللفظ والمعنى بين الكلمات ، فى مثل علم ، ويعلم ، واعلم ، والعالم ، والمعلوم ، والعلم .

(١) يرجع إلى ابن جنى والسيوطى والطار .

(٢) المزهري وغيره . وعلى الرأى الأول سيبويه والخليل وغيرهما . وعلى الرأى الثانى لغويون

متأخرون ، وكذلك سيبويه فيما يحكى .

(٣) كالسمرقاني ، أبى على الفارسي .

الاختلاف فيما يشتق منه

اختلف رأى فيما يكون منه الاشتقاق . وقد يتوهم من يريد الاشتقاق أنه إذا جرى على طريقة وقف في وجهه غيرها عند العمل ؛ وهذا وجيز من البيان يعلم منه ما هنالك :

يرى أهل البصرة أن المصدر هو الأصل الذى يكون منه الاشتقاق ، فيشتق منه الفعل وغيره : لأن شأن الفرع أن يكون فيه ما فى الأصل وزيادة (هى الغرض من الاشتقاق) ، والفعل وغيره فيهما ما فى الأصل وزيادة ، فإن المصدر يدل على الحدث ، والفعل يدل على الحدث وزيادة ، هى الزمان المعين ، وغير الفعل يدل على الحدث وزيادة توافق وضعه .

ويرى أهل الكوفة أن الفعل هو الأصل الذى يكون منه الاشتقاق ، فيشتق منه المصدر وغيره ، وهذا الفعل هو المضارع على الراجح لا الماضى .

ومما يركن إليه أهل الكوفة أن المصدر يصح بصحة الفعل ، ويعتدل باعتداله ، كقاوم قواما ، وقام قياما ، وشأن الفرع أن يحمل على أصله .

وتقد هذا بأنه لا يدل على أصالة الفعل وتفرع المصدر عنه ، وإنما هو للمشاكلة ، كيعد ، أصله يوعد ، فحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ، ثم قيل : أعد ، وتعد ، ونعد . فحذفت الواو من الثلاثة حملا على يعد ، ولا يدل ذلك على أنها فروع من يعد ، ومشتقة منه .

*
* *

رجحوا ما رأى أهل البصرة من أن المصدر هو الأصل ، بحجة أن شأن الفرع أن يكون فيه ما فى الأصل وزيادة ، وهى أقوى ما عندهم من الحجج ، مع أنه لا يقوم برهان يؤيدها ، ولو قام برهان كذلك لأكره عقول أهل الكوفة على

قبولها ، حتى يرجعوا عن جعلهم المصدر ، الذى لا يدل إلا على الحدث فرما من الفعل ، الذى يدل على الحدث والزمان المعين . فان فى ذلك زيادة الأصل على الفرع .
فالمسألة ظن واجتهاد . وبعض الظن والاجتهاد أولى من بعض .

هل يظهر للاختلاف فيما يشتق منه أثر فى العمل
إن أهل البصرة إذا وجدوا المصدر اشتقوا منه الفعل على القياس للاستعمال ،
ما لم يكن مانع .
فإذا وجدوا الفعل دون المصدر أتوا بالمصدر على القياس للاستعمال ، ما لم يكن
مانع .
وأهل الكوفة إذا وجدوا الفعل دون المصدر اشتقوا منه المصدر على القياس
للاستعمال ، ما لم يكن مانع .
فإذا وجدوا المصدر كان ذلك دليلا على وجود الفعل ، ما لم يكن مانع . ففى
كلامهم أنه يستحيل وجود الفرع من غير أصل .
وبعض من يجرى على الطريقة البصرية والكوفية يرى أن مصادر الثلاثى
المجرد لا قياس فيها .
فهل ترى ثمرة الاختلاف عظيمة ؟ وهل ترى شيئا يقف فى وجه من يريد
الاشتقاق عند العمل ؟

*
* *

يذكر بعضهم أن مصدر غير الثلاثى مشتق من الماضى باتفاق الفريقين ،
ولكن هذا مخالف لإطلاق أن المصدر أصل عند أهل البصرة مع حجته ، ولما
كان من تصريح . ومخالف لترجيح أن الاشتقاق من المضارع مطلقا عند أهل
الكوفة .

إن لهم مصادر مشتقة من الأسماء الجامدة ، كالتحجر من الحجر ، ومعاني المصادر مشتملة على معاني الأسماء الجامدة .

المصدر المجرد أصل للزيد .

المصدر المعلوم أصل للفعل المعلوم ، والمصدر المجهول أصل للفعل المجهول .
الأصالة التي اختلف فيها أهل البصرة والكوفة ، إنما هي من ناحية الاشتقاق .
وأما من ناحية العمل فالفعل أصل بالاتفاق .

لا اشتقاق بين لغة العجم ولغة العرب . وما رآه بعضهم من أن إبليس مأخوذ من الإبلاس ، وما أشبه ذلك فهو خطأ . وفي القاموس (وأبلس : يئس وتحير ، ومنه إبليس ، أو هو أعجمي) .

والكلمة غير العربية لا توزن ، لأنه لا يعرف الأصل والزائد من حروفها . أما ما ألحق بالأبذية العربية فيوزن ، لبيان ما هو في حكم الأصل والزائد من الحروف .
وفي كتب اللغة ألفاظ معربة ملحقة بالأبذية العربية ذكر وزنها ، وحصل منها اشتقاق كما يحصل في الألفاظ العربية .

مصدر الثلاثي المجرد وغيره من ناحية القياس

هذا مبحث لا يستغنى عنه من يريد الاشتقاق ، لما فيه من بيان اختلاف النظر في القياس والطريق الذي يسلك .

إن مصدر الثلاثي المزيد والرباعي المجرد والمزيد قياس مضبوط . والاشتقاق في ذلك أصدق منه في غيره .

أما مصدر الثلاثي المجرد فيرى سيئويه أنه قياس وأنه إذا سمع عن العرب غير القياس لم يكن القياس جائزا . وجرى الجمهور على هذا .

ويرى الفراء أن القياس جائز في هذه الحال . لأن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب .

إن في رأى الفراء سعة . ولكنه يزيد في أوضاع المصادر الآتية عن العرب بلا حاجة .

ويرى أن ما كان متعديا من الأفعال الثلاثية يجوز في مصدره الفَعْل والفعول فيقال مثلا ضرب يضرب ضربا وضروبا . وهذا يجرى فيما سمع له مصدر وفيما لم يسمع له مصدر .

ويرى أن باب فَعَلَ (بالفتح) يفعل (بالضم أو الكسر) إذا لم يسمع له مصدر جعل مصدره على الفَعْل أو الفعول . الفَعْل لأهل الحجاز . والفعول لأهل نجد .

وهذا يعم المتعدى واللازم . ففعل متعديا أو لازما مصدره عند أهل الحجاز الفَعْل ، وعند أهل نجد الفعول .

ولكن القياس عند غيره أن يكون الفَعْل للمتعدى والفعول للآزم (على شرائط) وقد يشتركان مثل عبرت النهر عبرا وعبروا . وسكت سكنا وسكوتا .

وما رأى الفراء في باب فعل خير مما رأى قبل . فإن كلامه هنا في غير ما سمع من العرب .

فلا يبنى عليه زيادة على أوضاع عرفت . وإنما هو مخالف لقياس الجماعة فيما لم يسمع .

وجعل بعضهم مصدر الثلاثى المجرد غالبا ، ولكن يرى بعضهم أن الغلبة علامة القياس أو مجوزة للقياس . فإذا لم يكن هذا غرضه فله طريقته التى تنشئ منزلة بين القياس والسماع .

ورأت طائفة أن مصادر الأفعال الثلاثية لا تدرك إلا بالسماع ، فلا يكون فيها قياس . وهؤلاء ضيقوا الأمر مع أن العرب تركوا لهم عوامل السعة .

فإن رأيت من الثلاثي المجرد فعلاً متعدياً أو لازماً لا تدري كيف تكلم العرب بمصدره جاز أن تتكلم بمصدره على القياس عند من يراه ، ولا يجوز ذلك عند من لا يراه .

يلزم عند الاشتقاق تمييز المصدر من اسمه

اسم المصدر مشتق من المصدر على ما سبق . فلا يشتق منه شيء ، إلا إذا كان مصدراً من جهة أخرى . وهذا بيان أمرهما :

المصدر اسم الحدث الذي يجرى على الفعل ويجمع حروفه وليس علماً .

فمدلول المصدر الحدث ، وهو المعنى القائم بغيره . وقد سمي سيبويه المصدر فعلاً وحدثاً .

وهذه التسمية لها أثر في كتب اللغة .

ويقع في بعض الكلام إطلاق المصدر على نحو الضاربة والمضروبة : أى الكون ضارباً ، والكون مضروباً . ويسمى نحو الضاربة بالمصدر المبني للفاعل ونحو المضروبة بالمصدر المبني للفعول ، وإن كان الذى يحصل منه الاشتقاق هو الضرب الجارى على ضرب المبني للفاعل ، وضرب المبني للفعول .

واسم المصدر اسم لفظ المصدر الذى لا يجرى على الفعل ويجمع حروفه غالباً . فمدلوله لفظ المصدر ، ويرى بعضهم أن مدلوله الحدث ، ولكن ذلك بالنيابة عن المصدر فيكون المصدر دالاً على الحدث بالأصالة . وسبيل الأول أقرب .

إذا قيل أعطى إعطاءً ، فاعطاء مصدر جرى على الفعل وجمع حروفه دون نقص .

وإذا قيل أعطى عطاءً فعطاء اسم مصدر لم يجر على الفعل ويجمع حروفه ، ولكنه أقيم مقام المصدر .

. فالإعطاء أخذ منه أعطى ، والعطاء لم يؤخذ منه أعطى ، لأن حروفه لم تبلغ حروف أعطى .

ومن أسماء المصادر اسم مصدر علم ، كما في قولهم (فَجَرَ بَحَارًا) جعل بحارٍ علما على الفَجْرة ، بمعنى الفجور ،^(١) ولكن بحار جمع حروف الفعل (بحر) دون نقص وهذا شأن المصدر . ولا يكون ذلك في اسم المصدر إلا على خلاف الغالب ، وقد بنى الكلام على الغالب . ولكن لم يجعل مثل هذا مصدرا لما فيه من معنى العلم ، حتى إنه لا يكون مؤكدا لعامله لأن معنى العلم زائد على معنى العامل .

إذا قيل مثلا : اغتسل غُسلا . فغسلا (بالضم) على المختار ، و (الفتح) على غيره اسم مصدر من الاغتسال .

وإذا قيل غسل الشيء يغسله غَسلا وغُسلا ، فالغسل بالفتح والضم مصدر غسل .

وذهب بعضهم إلى أنه بالفتح مصدر غسل ، وبالضم اسم مصدر غسل .

وذهب بعضهم إلى أنه بالضم مصدر غسل ، وبالفتح اسم مصدر غسل .

فالغسل بالضم والفتح اسم مصدر اغتسل ، وبالضم والفتح مصدر غسل ، واسم مصدر غسل .

فالغسل يشتق منه من جهة أنه مصدر ، وإن وقع في الكلام على أنه اسم مصدر .

وإذا كان الغسل بالضم أو الفتح اسم مصدر من الاغتسال ، فهو جارٍ على الغالب .

(١) فعال لاؤنث ، والتاء في الفجرة لتأنيث الحقيقة لا للوحدة . وبعض اللغويين يقول بحار اسم للفجرة والفجور ، وهو معرفة .

وإذا كان الغسل (بالضم) اسم مصدر من الغسل (بالفتح) فهو جارٍ على غير الغالب .

وإذا كان (بالفتح) اسم مصدر من الغسل (بالضم) فهو جارٍ على غير الغالب . كذلك .

حكم صوغ التصارييف من المصدر

إن صوغ التصارييف على القياس ثابت في كل مصدر تقل بالاتفاق ، وهو في حكم المنقول^(١) عن العرب .

فإذا وجدت في اللغة مصدرا دون تصارييفه ، فلك أن تصوغ منه تصارييفه على القياس . ولا نزاع في ذلك ، كأن العرب قالوه . وليس لك هذا للاستعمال إذا كان هناك مانع . ويجوز أن تأخذ بقول مثبت المصدر دون نافية إذا لم تبطل قول مثبتة المجرة .

وليست هذه المسألة من مسائل الخلاف في ثبوت اللغة قياسا .

محل الخلاف في ثبوت اللغة بالقياس^(٢)

إن محل الخلاف في ذلك أن يكون هناك شيء وضع له اسم لمناسبة . فهل يثبت هذا الاسم لغيره بالقياس عند وجود تلك المناسبة فيه ؟

لقد رأى بعض الأئمة هنا أن اللغة لا تثبت بالقياس ، وهو المختار . ورأى بعضهم أنها تثبت بالقياس .

(١) المزهر عن الغزالي في المنحول . والكلام على طريقة أهل البصرة . وقد اتبعها أهل الأصول وأهل الكلام . والمصدر عند أهل الكوفة فرع يدل على أصله ، وهو الفعل .

(٢) كما في علم الأصول .

ذلك أن الخمر مثلا — وهي المتخذة من ماء العنب — سميت خمرًا لأنها تخمر العقل وتغطيها ، فإذا وجد ذلك الوصف — وهو التخمر — المناسب للتسمية في النبيذ ، ثبت له اسم الخمر لغة عند من يرى ثبوت اللغة بالقياس . فيجب اجتنابه بآية (إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه) ، ووجوب اجتناب النبيذ بالآية هو فائدة ثبوت اللغة بالقياس . فيستغنى في النبيذ مثلا عن قياسه على الخمر شرعا .

أما من لا يرى ثبوت اللغة بالقياس فيحتاج إلى دليل من السنة ، أو إلى القياس الشرعي ، لأن المناسبة الموجودة ليست علة لصحة إطلاق الاسم ، بل لأن التسمية بهذا الاسم أولى .

ومثل الخمر والنبيذ في ذلك السارق والنباش . سمي السارق سارقا لأنه أخذ مال غيره خفية . وهذا موجود في النباش ، فهل يثبت له اسم السارق بالقياس ، حتى يدخل في عموم آية (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) ؟

*
* *

إنما كانت اللغة على المختار لا تثبت قياسا في مثل هذا ، لأننا علمنا العرب يضعون الأسماء لمعان ، ويخصصونها بالحال . كما يسمون الفرس أدهم أسواده ، وكميتا لحرته ، ولا يسمون الثوب الذي لونه السواد أو الحمرة أدهم أو كميتا . لأنهم ما وضعوا الأدهم والكميت للأسود والأحمر مطلقا . بل لفرس أسود ، وفرس أحمر . وكما يسمون الزجاجاة التي تقر فيها المائعات قارورة : أخذوا من القرار ، ولا يسمون الكوز أو الحوض قارورة ، وإن قر الماء فيه (على طريقة) .

فكل ما ليس على قياس التصريف الذي عرف منهم بالتوقيف فلا سبيل إلى إثباته ووضعه بالقياس .

ليس من محل الخلاف الصفات المشتقة ، كاسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما ، فقد ثبت بالنقل أن القياس مطرد فيها .

بل الواضح إذا وضع لفظا يعم ، بنقل من اللغة أو استقراء ، كصيغة المشتق والمصغر والمنسوب وغيرها ، مما هو من الوضع النوعي ، كفى سماعه منه ، والاستعمال مفوض إلى المتكلم وفق الأصل الكلي . وليس المتكلم في حاجة إلى سماع الأفراد من الواضع .

وليس من محل الخلاف الأعلام ، فانها خارجة بمراعاة المعنى العلمى ، وإن اشتمل بعضها على مناسبة كالأعلام المنقولة . إن الأعلام غير معقولة المعنى ، والقياس فرع المعنى ، فلا يجرى القياس فيها ، فإنها ليست لوصف المسمى ، بل لتعيينه وتعريفه .

الاحترام ومشتقاته

الاحترام مصدر نادر ، لا يكفى الاشتقاق وحده في التكلم بفعل منه أو اسم فاعل أو اسم مفعول . ولم يثبت الاحترام من أصحاب الكتب اللغوية المشهورة التي بين أيدينا إلا صاحب المصباح . لقد أثبتته ولم يذكر له فعلا ولا اسم فاعل ولا اسم مفعول ، ولم يذكر غيره من أصحاب هذه الكتب شيئا من ذلك في (حرم) كما يذكر المنقول عن العرب . مع أن لهذا المصدر ومشتقاته دورانا على السنة أهل اللغة والعلم والأدب : قديما وحديثا .

ما الذى جاء في المصباح . جاء فيه (والحرمة : المهابة . وهذه اسم من الاحترام مثل الفرقة من الاقتراق) .

ولم يأت في المصباح أن هذا المصدر لا يبنى منه فعل مثلا ، حتى يكون في الامر نظر من هذه الناحية . إذا يحوز أن يشتق منه الفعل (احترم) ولكن احترم على وزن

افتعل ، وهذا الوزن مشترك بين المتعدي واللازم ، كتفعل وتفاعل واستفعل .
ولا يفصل في التعدي واللازم إلا النقل عن العرب ، وإن لم يذكر أهل اللغة شاهدا
لأنهم أئمة .

هل يفهم من كلام المصباح فصل في هذا الأمر ؟ يفهم منه أن الحرمة اسم
مصدر من الاحترام واسم المصدر يقوم مقام المصدر ، ويشتمل على معنى المصدر
بحكم الاشتقاق . وقد فسرت الحرمة بالمهابة ، فيفسر الاحترام بالمهابة ، والمهابة
مصدر المتعدي (هابه يهابه) بمعنى خافه وأجله . والأصل في التفسير أن يوافق
المفسر . فإذا كان التفسير هنا آتيا على الأصل ، كانت الحرمة اسم مصدر
المتعدي . فيقال احترمته حرمة : بمعنى هبته مهابة ، وكذلك احترمته احتراما ،
ولكن التفسير في بعض الأحيان لا يأتي على الأصل .

ما الذي هنا في اللسان والقاموس ؟ الذي فيهما أن الحرمة المهابة ، وليس
فيهما أن الحرمة اسم من الاحترام . لقد قوى كلام المصباح بعض القوة ، ولكن
بقي في النفس شيء ، لأن شبح الشك مائل ولا تصریح ، والمسألة نادرة ، وقد
أحاطت بها أمور تلحقها بالمتشابه .

من ذلك أنا نرى الزبيدي الذي يقرب زمانه من زماننا (على كثرة ما جمع)
يفر من ذكر الاحترام ومشتقاته . ومن عرف الزبيدي عرف أنه ينقل من
المصباح وغيره ، ويستدرك ما فات القاموس .

ونرى النووي إذا كتب في اللغة فر من ذكر الاحترام ومشتقاته ، وإذا
كتب في الفقه لم يفر .

ونرى الزمخشري صاحب الأساس يفر من ذكر الاحترام ومشتقاته في (ح ر م)
ويقول في (م ل ح) وفلان ملحه موضوع على ركبتيه : أي هو كثير الخصومات ،
كأن طول مجاثاته ومصاكته الركب قرح ركبتيه ، فهو يضع الملح عليهما يداويهما به

وقيل الملح : الحرمة ، وإن معناه أنه يحترمك مادام جالسا معك ، فإذا قام عنك رفض الحرمة .

ونرى الزبيدي يرجع إلى الأساس في (م ل ح) وينقل ما ينقل . ويفتر من كلمة (وإن معناه أنه يحترمك) ، كأنه يرى أنها من تفسير اللغة لا من اللغة ، وكلمة يحترمك من مثل الزنجشري لا يستشهد بها .

ونعلم أن الفيومي وضع المصباح في غريب الشرح الكبير للرافعي ، وقد أتى الرافعي بكلمة (محترم) اسم مفعول في مواضع ، ولم يأت بها الفيومي في المصباح . ولو أتى بها دون لفظ الاحترام لعلم أن الفعل متعد ، وأن مصدره الاحترام . أريد مثلا أن يبين أن المصدر واسمه مسموعان دون غيرهما بحسب علمه ؟ أم يريد أن يؤخذ المصدر واسمه من كتابه ، ويؤخذ اسم المفعول الدال على تعدى الفعل من الشرح الكبير .

وفي معيار اللغة (والحرمة : اسم من الاحترام ، كالفرقة من الاقتراق) من احترم الرجل (على افتعل) إذا صار ذا حرمة ، أو من احترمه : إذا جعل له حرمة . وهذا كتاب حديث جاء من بلاد العجم منذ سنوات ، ولم يشملته نظر الناقلين مثل الكتب المشهورة .

وقد ذكر صاحب الكتاب الكتب التي أخذ منها كتابه . وهي المصباح ، والصباح ، والنهاية لابن الأثير ، والقاموس ، وشرحه للزبيدي ، والمغني لابن هشام . ومجمع البحرين لفخر الدين الطريحي النجفي ، وصراح اللغة لأبي الفضل محمد بن عمر بن خالد ، والتبصرة في كليات الصرف . وهل نقد مجمع البحرين هذا وصراح اللغة والتبصرة ؟

لقد أتى معيار اللغة بكلام المصباح هنا ، ثم أتى باحترام لازما ومتعديا . وهذا يحتاج فيه إلى أصل ينقطع عنده النزاع .

نولى وجوهنا شطر بعض النحويين الكبار ، لعلنا نجد الضالة ، فانهم متصلون بأهل اللغة اتصالا شديدا .

ذكر أبو عبد الله بن مرزوق ^(١) أن لفظ محترم اسم مفعول من احترامه ، وهو من الحرمة ، وهى مالا يحل انتهاكه ^(٢) وصاحب القاموس سمع كلمة (محترم) بفتح الراء ، ولم يمنع ذلك وابن مرزوق حاضر .

وذكر العلامة خالد بن عبد الله الخرزجى ^(٣) صاحب التصريح أن كلمة محترم بفتح التاء والراء ، وأن المحترم : الموقر .

وذكر أبو البقاء صاحب الكليات أن المحترم : المكرم .

نقصد بعد هؤلاء النحويين للعلماء الموثوق بهم ، لعل لهم كلاما فى ذلك .

جاء فى كلام نجر الدين الشيرازى ^(٤) أن المحترم بالفتح المعزز المكرم . وهو يروى هذا الضبط عن صاحب القاموس عن ابن جماعة .

وجاء فى كلام شهاب الدين بن العماد ^(٥) أن المحترم من (احترمت زيدا : عظمته) .

وذكر العلامة البساطى ^(٦) أن المحترم (بالفتح) الموقر .

لقد ساق هؤلاء وهؤلاء كلامهم وعليه طابع اليقين ، يتكلمون كما يتكلم أهل اللغة ، ويضبطون كما يضبطون . أفىؤخذ عنهم هذا ولا ضير إذا كان الكتاب اللغوى الذى رجعوا إليه أو رجع إليه من نقلوا عنه قد صار إلى العدم ، أو سار إلى أرض بعيدة أو مجهولة .

(١) توفى سنة ٧٨١ (٢٢٠) هذا معنى آخر للحرمة وباب الأخذ واسع (٣) توفى سنة ٩٠٥ كما

فى الكشف (٤) كان فى القرن الثامن والتاسع (٥) توفى سنة ٨٠٨ (٦) يوسف البساطى من علماء القرن التاسع .

ولكن ما بال صاحب القاموس يفر من الاحترام ومشتقاته في القاموس ، ولا يفر من (محترم) بالفتح في غير القاموس ؟ إن هذا منه يحدث شبهة قوية في المسألة . ولكن يجوز أن يكون هناك كتاب لغوى فيه مثلا (محترم) اسم مفعول ، وقد تيسر لغيره ولم يتيسر له ، واللغوى لا ينقل إلا من أصل ثابت .

وقع في كلام الطبري (يحترم ذلك) ولم أعثر على مثل هذا لأحد قبله . أتى ذلك في تفسيره ^(١) ، وقد أملاه من سنة ٢٨٣ إلى سنة ٢٩٠ ، وهو إمام في العربية والدين ، وتوفي سنة ٣١٠ .

ووقع في تفسير الزمخشري (محترم عظيم الحرمة) ^(٢) .

وجاء في تفسير أبي حيان (لكونه محترما) ^(٣) .

وذكر البنجدى أن الحرم أقوام (محترمون) ^(٤) .

وجاء في كلام الشهاب الخفاجي (جعله الله محترما) ^(٥) .

أليكلام هؤلاء الأعلام في العربية أصل في اللغة لم نجده نحن ؟ إنه لا يستشهد بكلام أمثالهم ، وإنما يستشهد بكلام العرب .

إن حبيب بن أوس راوى " ديوان الحماسة " من المحدثين الذين نشئوا بعد الصدر الأول ، والمحدثون لا يستشهد بكلامهم ، ولكن الزمخشري استشهد بكلامه من جهة أنه عالم بالعربية ، وجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ، وقد وثق العلماء بروايته وإتقانه ، فهو استشهاد خاص ، وكيف يجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ، وإتقان الرواية لا يستلزم إتقان الدراية .

(١) في آية (جعل الله الكعبة البيت الحرام) سورة المائدة (٢) في آية (ربنا إني أسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم) . سورة إبراهيم (٣) مثل الزمخشري (٤) في شرح المقامة ٣٨ للحريري وتوفي البنجدى سنة ٥٨٤ هـ (٥) في شرح الشفا .

وقد استشهد أبو علي الفارسي بكلامه كذلك ، فلامه لأئمون ، وقالوا كيف يستشهد بكلام مولد ؟ وقد صنف الناس فيما وقع له من اللحن في شعره .

وإنا لنرى مع هذا بعض النحويين يأتون بشعر مثله للاستئناس به .

بعد هذا كله وجدت في كتاب الأفعال من مقدمة الأدب للزمخشري (احترمه ، وهي الحرمة . واحتشمه ، واحتشم منه ، وهي الحشمة) ووجدت في نسخة أخرى (احترمة حرمة) وفي ذلك اللجة على تعدى الفعل .

مصادر دون أفعالها وأفعال دون مصادرها

أثبت أهل اللغة مصادر دون أفعالها ، وأفعالا دون مصادرها ، وتكلم النحويون في طائفة من ذلك ، ورأوا أن ما لم يوضع يقدر وفق أصولهم ، ولكن لا يلزم من التقدير جواز الاستعمال ؛ ويعرف المانع من كتب اللغة والنحو .

بعض المصادر التي لا أفعال لها

من المصادر التي لا أفعال لها ويس وويب . وبعض النحويين يذكرونها في المصادر التي لم تستعمل أفعالها . يقال : ويس فلان : أى رحمة له ، ورفقا به . وويب لهذا الأمر : أى عجزا له .

ولم تنطق العرب بفعل من الويس والويب ، وما أشبههما ، كراهة اجتماع إعلالين فيه : إعلال فائه كوعد ، وإعلال عينه كباع ، فإن اجتماعهما ثقيل في تصريفه . فلا يقال واس يويس ، وواب يويب ، إلا في التقدير .

لقد قام بالكلمة هذا الاعتلال الصرفي ، وهو عيب في جوهر الكلمة ، يمنعنا من التكلم بها كما منع العرب .

يرى ابن جنى أن العرب لم يتكلموا بفعل من (الفوظ) ، والفوظ : الموضع ونحروج النفس .

ويرى أنهم لم يتكلموا بفعل من (الآين) كذلك . والآين : الإعياء .

ولكنه يجوز التكلم بالأفعال التي وردت مصادرهما دونها قياساً ، أى ما لم يكن مانع . وليس هنا مانع صرفى أو غيره كالإماتة . فيقال : فاذ الميت يفوظ ، وآن الرجل يثين ، فيشتق الفعل غير الوارد من المصدر الوارد .

ولكن ثبت أن العرب قالوا فاذ الميت يفوظ فوظا . وآن الرجل يثين آينا من الإعياء . فالفعل عند ابن جنى قياس ، وعند غيره سماع .

وفى كثير من الأحوال نرى الكلمة التي نفاها لغوى وأثبتها آخر قليلة الاستعمال .

وإذا رأيت فى القاموس مثلاً (اللطم : الاضطراب والطعن) بلا زيادة على هذا ، ففعل هذا المصدر كاصطلاح القاموس على مثال كتب ، فى لزومه المفهوم من الاضطراب ، وتعديه المفهوم من الطعن . ولا يقول صاحب القاموس على مثال كتب إلا إذا كان مسموعاً .

المصدر الممات وغيره

العرب قد يحبون الكلمة ثم يميئونها ، ويستغنون باللفظ عن اللفظ ، حتى يصير المستغنى عنه كأنه لم يكن . يأتون بالكلمة فإذا لم تنقد لطباعهم نبذوها ، كالمراء يتذوق الشيء فإذا لم يعجبه طعمه طرحه .

فى اللسان أن الهكف السرعة فى العدو وغيره ، وهو فعل ممات . وسيبويه يسمى المصدر فعلاً . إن العرب أماتوه ، وانصرفوا عنه إلى ما يؤدى معناه كالهطهطة^(١) ، على سبيل البدل والخيرة فى لغة العرب للعرب لا لغيرهم .

(١) ابن سيده

فإذا لم يثبت أن هناك فعلاً مثلاً مستعملاً من الهكف ، فليس عندنا مصدر نشق منه فعلاً . فإن الميت لا يلد .

ولكن في القاموس : (الهكف : السرعة في العدو والمشي) ، وليس فيه أن المصدر ممت . وعلى هذا يكون المصدر حياً على مثال الفرح . فلك أن تتكلم به وبفعله من باب فرح .

ويذكر بعض اللغويين أن العرب أماتوا مصدر يذر وماضيه واسم فاعله ، واستغنوا عن ذلك بترك وتارك وتارك ، حتى إنهم يقولون ذره تركا ، وهو يذره تركا ، ولا يقولون ذره وذرا ، ولا يذره وذرا ، ويقولون تركه ، وهو تارك ، لا يقولون وذره ، وهو واذر .

وبعضهم يحكى المصدر والماضى على قلة . وإذا يكون المصدر والماضى مريضين لا ميتين .

ويزعم النحويون أن العرب أماتوا مصدر يدع وماضيه واسم فاعله ، وتحولوا عن ذلك إلى ترك ، وترك ، وتارك ، كالذى قبله .

ولكن حكى المصدر والماضى واسم الفاعل . يقال ودع الشئ يدعه ودعا : إذا تركه . وقرأ جماعة (ماودعك ربك) بتخفيف الدال ، وقال أبو الأسود الدؤلى :

ليت شعري عن خليلي ما الذى * غاله فى الحب حتى ودّعه ؟

وأشدد الفارسي :

فأيهما ما أتبعن * حزين على ترك الذى أنا وادع

فالإماتة هنا ليست على معناها ، وإنما هي على معنى إهمال العرب استعمال ذلك في الأكثر ، فالاستعمال قليل أو شاذ ، والقلّة أرجح . والقلّة أو الشذوذ من ناحية السماع ، وأما من ناحية القياس فالقياس صحيح مطرد ، فلنا أن نتكلم بهذا سماعاً وقياساً (١) .

يزعم بعضهم أن العرب انحرفت عن وذر وودع ذلك الانحراف لأن في أولها واوا ، والواو حرف ثقيل ، ولكن هنا لك أفعالا أخرى مبدوءة بالواو ، ولم تنحرف العرب عنها ، إلا أن يدعى أن العرب تحب تقليل هذا النوع .

بعض الأفعال التي لا مصادر لها

هاك مثالين من الأفعال التي لا مصادر لها ، لتعلم المانع من مجئ مصدريهما وضير ذلك .

(الأول) دام الناسخة . يرى جمع أنها لا تتصرف (٢) ووجه ذلك أنها لا بد أن تكون صلة لما المصدرية الظرفية ، وما وقع صلة لها كان مضيه ملتزماً عند العرب ، فيجوز عندهم مجرى المثل ، والأمثال لا تغير .

فإن كانت ما مصدرية غير ظرفية لم يكن المنصوب بعد دام خبراً ، بل حالاً ، كيحببني ما دمت سليماً : أي دوامك سليماً .

فدام الناسخة لا مضارع لها ، ولا أمر ، ولا اسم فاعل ، ولا مصدر .

وأما يدوم ، ودم ، ودائم ، ودوام ، فمن تصرفات دام التامة .

(١) ابن درستويه .

(٢) هذا الرأي للفراء وكثير من المتأخرين .

ويرى جمع أن لها مضارعا هو (يدوم) فهي عندهم متصرفة تصرفا ناقصا^(١).
ولو ثبتت صحة مجيئه لكان استعماله في حد الدور أو القلة .

فأصحاب الرأي الأول وأصحاب الرأي الثاني متفقون على أنه لا مصدر لدام
الناسخة .

وادعى بعض الكتّاب في النحو بعد استقرار أمره أن لها عنده مصدرا : لأن
شرطها أن تسبقها ما المصدرية الظرفية ، وما المصدرية تؤول مع ما بعدها بمصدر ،
وهذا المصدر مصدرها . فلا يقال إنها مع ما بعدها في تأويل مصدر مقدر لا موجود .
والحكم بأن ذلك اختراع لما لم يرد عن العرب جور . فإذا قلت أحبك مدة دوامك
صالحا كان (دوام) مصدر الناسخة وصالحا خبره ، مثل أحبك ما دمت صالحا ،
والفرق تحكم .

ولكن إذا قلت أحبك مدة دوامك صالحا ، فكلمة مدة ليست كلمة (ما) التي
بشرطوا دخولها على دام حتى تنسخ ويكون لها خبر ، ولألفاظ في النحو حكمها .

فتأويل أعطيك ما دمت مستقيا مثلا بأعطيك مدة دوامك مستقيا : تقريب
إلى الفهم ، كأنك قلت ذلك على أن مستقيا خبر ، وهو في الواقع غير خبر ، وإنما
هو حال ، فكلمة دوام مصدر دام التامة ، وليس لدام الناسخة مصدر إلا في التقدير .

(والثاني) كذب . إذ يكون الكلام في الإغراء ، مثل كذب عليك كذا ،
وكذبك كذا أي عليك به . فإن المعنى على الإغراء والمطالبة بلزوم الشيء .

وفي حديث عمر رضي الله عنه (كذب عليكم الحج ، كذب عليكم العمرة ،
كذب عليكم الجهاد ، ثلاثة أسفار كذب عليكم) أي طايكم بهذه الأشياء .

(١) هذا الرأي لجمهور المتقدمين وبعض المتأخرين .

وقال لمن شكك اليه النقرس : (كذب عليك الظواهر) جمع ظاهرة ، وهي ما ظهر من الأرض وارتفع ، أى عليك بالمشى فيها ، وفي رواية (كذبتك الظهائر) جمع ظهيرة ، وهي شدة الحر .

وقال عنتره في خطاب زوجه (كذب العتيق) وهو التمر اليابس ، أى عليك بأكله .

وهذا الفعل جرى عند العرب مجرى المثل ، فلزم طريقة المضى ، فليس له مصدر ولا مضارع ولا غيرهما .

وهو مما اختلف اللغويون في معناه اختلافا عظيما ، كأنه من الكلام الذى درج ودرج أهله ، ومن كان يعلمه ، فإن ظاهره بعيد من الإغراء ، ولو جاءت اللغة وافرة لما كانت حقيقته مسجاة ، ولما اجتهد اللغويون في تجربة الأفهام ، كما ترى في اللسان والتاج وغيرهما . .

قول بعض اللغويين لا تقل كذا ، أولا يقال كذا

إن قول بعض اللغويين لا تقل كذا ، أولا يقال كذا ، قد ينقض أو يخرج على الأكثر ، كقولهم لا فعل لكذا مثلا .

في الصحاح (قَمَصَ الفرس وغيره يَقْمَصُ وَيَقْمِصُ قَمَصًا وَقِمَاصًا : أى استن)^(١) يقال هذه دابة فيها قماص ولا تقل قُماص ، فثبت الكسر ، ومنع الضم^(٢) ولكن في اللسان أن الضم أفصح .

وفي القاموس (ائتر به أى بالإزار ، ولا تقل ائتر ، وقد جاء في بعض الأحاديث ، ولعله من تحريف الرواة) .

(١) أى رفع يديه وطرحهما معا وعجن برجليه .

(٢) هذا يوافق ضبط الزبيدي .

وذكر ابن الأثير أنه جاء في بعض الروايات (وهي متّرة) ، وهو خطأ ، لأن الهمزة لا تدغم في التاء . وذكر المطرزي أنها لغة عامية .

ولكن الرواة لم يحرفوا الرواية ، فقد صحّحها الكرماني وغيره ، وأثبت ذلك الصاغاني في مجمع البحرين .

وذكر في التكملة أنه يجوز اتّزر بالمتّز ، فيمن يدغم الهمزة في التاء ، كما يقال أتمّنه ، والأصل أتمّنه ^(١) وهو في اللسان كذلك . وفي المصباح واتّزرت : لبست الإزار ، وأصله بهمزتين ، الأولى همزة وصل ، والثانية فاء افتعلت .

وذكر ابن السكيت أنه يقال فقّأت عينه ، ولا تقل فقّيت .

ولكن حكى أبو زيد أن من العرب من يخفف مثل هذه الهمزة فيقول قرّيت ونشيت ، وبدّيت ، وملّيت الإناء ، وخبّيت المتاع ، وما أشبه ذلك . أصله قرأت ونشأت ، وبدأت وملأت وخبأت .

وتكلم اللغويون في نَضَحَ الماء ونَضِخَهُ ، فرأى الأصمعي أنه لا يقال من الخاء فعلت ، إنما يقال أصابه نضخ من كذا ، وما كان من فعل الرجل فهو بالخاء (غير معجمة) .

وذكر أبو عبيد أنه يقال : أصابني نضخ من كذا ، ولا يقال منه فعل ولا يفعل .

ولكن أبا زيد ذكر أن النضخ : الرش كالنضج ، وأنهما سواء ، تقول نضخت . أنضخ .

وفي اللسان وخاصمت فلانا فنخصمته أخيصمه بالكسر ، ولا يقال بالضم .

(١) الزبيدي .

ولكن حكى أبو حيان وابن سيده الضم . فالنقل الأول على الشذوذ ، والثاني على القياس .

وذكر ابن قتيبة في المصادر التي لا أفعال لها قولهم : رجلٌ غمر ، أى غير مجزّب بين الغمارة .

ولكن هذا المصدر له فعل مستعمل ، يقال غمر الرجل غمارة :
وذكر كذلك قولهم امرأة حصان بينة الحصانة ، ولكن الحصانة لها فعل مستعمل ، حصّنت المرأة وأحصنت .

دلالة اسم المفعول على الفعل

حكى أبو زيد أن العرب قالوا (رجلٌ مُدْرَهَمٌ) : أى كثير الدراهم ، ولم يقولوا منه دُرْهَمٌ .

وقد جاء عن العرب دُرْهَمِيّ الحُبَّازَى : على معنى استدارت ، فصارت على أشكال الدراهم ، فهذا غير الأول .

ولكن إذا جاء اسم المفعول من معنى ، فالفعل حاصل من هذا المعنى (١) فلك أن تقول دُرْهَمُ الرجل على القياس ، لا على أن العرب قالت ، وما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب .

والدرهم أعجمى معرب ، ألحق ببناء عربى هو الهِجْرَج ، ويطلق الهِجْرَج على الأحمق وغيره ، وعمول الدرهم معاملة اللفظ العربى ، فاشتق منه .

ولأنما يدل اسم المفعول على الفعل إذا ورد عن العرب على القياس ، فأما إذا كان شاذاً فإنه لا يدل على الفعل ، كهبوز : بمعنى منشور أو مظهر ، فإنهم لم يقولوا برزته بغير ألف (٢) وإنما قالوا أبرزته ، فاسم المفعول القياسى مُبَرِّز .

ومثل هذا يعلم من كلام أهل اللغة ، كما يعلم منه أن مثل الميسور على رأى من المصادر .

(١) ابن جنى وصاحب القاموس (٢) السرقسطى .

القاموس ومذهب أبي زيد في المضارع

ذكر صاحب القاموس أنه إذا أتى بالماضي ومضارعه دون تقييد كان الماضي ومضارعه بوزن ضرب يضرب . على أنه يذهب إلى ما قال أبو زيد إذا جاوزت المشاهير^(١) من الأفعال ، التي يأتي ماضيها على فعل ، فأنت في المستقبل بالخيار : إن شئت قلت يفعل (بضم العين) وإن شئت قلت يفعل (بكسرها) .

وإنما يكون الضبطان إذا لم يكن مانع ، كما هو بين في الصرف .

وقد أورد على مثال ضرب يضرب كثيرا دون تقييد بوزن . وإنما علمنا ذلك مضبوطا بالشكل . ومنه هذبه يهذبه هذبا ، قطعه ونقاه وأخلصه وأصلحه . ورمطه يرمطه : عابه وطعن عليه . وقبن يقبن قبونا : ذهب في الأرض .

ونقد كلامه بأن أهل اللغة لم يأتوا بفعل خيروا المتكلم فيه ، وإنما قيدوه بالضم ، أو بالكسر ، أو بهما ، أو بالتثنية كينبع ، ويصبع ، ولم يكن التخيير إلا في الصدر الأول ، وتكلم المخير بما اختاره ، فاقتفى المتأخر آثاره ، وصار عليه المعول^(٢)

ولكن إذا كان التخيير في الصدر الأول ، فهو تخيير تجيزه اللغة ، فتكلم المخير بما اختاره لا يمنع من التخيير بعد . وما عذر أهل اللغة في اختيار ضبط دون ضبط ؟ هل يجوز أن يلتبس أنهم دونوا ما اشتهر بعد التخيير . وهل يحسن الرجوع إلى التخيير بعد التدوين واشتহার مادون ؟

يذكر أبو عمرو بن العلاء أنه سمع الضم والكسر في عامة هذا الباب وأنه ربما اقتصر فيه على وجه واحد ، لا بد فيه من السماع .

ويذهب محمد بن يزيد ، وأحمد بن يحيى ، إلى أنه يجوز الوجهان في مستقبل فعل في جميع الباب .

(١) وقع في نقل غيره عن أبي زيد (إذا جاوزت المشهور) (٢) حاشية القاموس .

ويرى أبو علي أن هذين المثالين يعنى يفعل و يفعل جاريان على السواء في الغلبة والكثرة : أى في جميع الباب . .

أبعد هذا يزعم بعضهم أن أبا زيد تعدى ، فرأى أن كلا من الضم والكسر قياس ؟ غير أنه ربما يكثر أحدهما في إعادة ألفاظ الناس ، حتى يطرح الآخر ، ويصبح استعماله فإن عرف الاستعمال فذاك ، وإلا استعملوا معا .

إن أبا زيد توسط في الأمر ، ومثله في ذلك قوم . فجعلوا التخيير فيما جاوز المشهور ، لا في الباب كله .

ويرى بعضهم أن غير المشهور هو ما بحثت عنه في مظانه فلم تجده . إذاً يكون ما في المظان من كتب اللغة مشهوراً . وإذا كانت المسألة هكذا ، فلا شيء ذهب صاحب القاموس إلى ما قال أبو زيد ؟

ويرى الفراء أنه إذا أشكل أمر يفعل ويفعل فليبت على يفعل (بالكسر) فإنه الباب عندهم .

ويرى أبو الحسن أن يفعل (بالكسر) أغلب من يفعل (بالضم) . ويمكن رجوع هذا إلى ما ذهب إليه الفراء .

ولكن جرى أبو علي على أن الكسر أفصح لا أغلب ، لما فيه من الخفة ، تكفي الفؤاد يخفق ، ويخفق . وبرد الماء يبرد ، ويبرد ، وسمط الجدى يسمطه ، ويسمطه .

وما ذكر من الآراء والمذاهب يجرى في اللازم والمتعدى .

وقرأ بعضهم في الفرقان (ويوم يحشرهم) بكسر الشين ، فذكر ابن عطية أن ذلك قليل في الاستعمال ، قوى في القياس ، لأن يفعل بكسر العين في المتعدى أقيس من يفعل بضم العين .

فرد أبو حيان بأن فعل المتعدى الصحيح جميع حروفه إذا لم يكن للبالغة ولا حلقى عين ولا لام ، فإنه جاء على يفعل ويفعل كثيرا . فإن شهر أحد الاستعمالين اتبع ، وإلا فالخيار . حتى إن بعض أصحابنا خيرا فيهما ، سمعا للكلمة أو لم يسمعا . يجوز أن يكون قد ذكر هذا الحكم للمتعدى وحده ، من أجل الفعل الذي في الآية ، فيوافق غيره في التعميم .

والمتعدى يصير لازما إذا حول من وزنه إلى فعل (بضم العين) لغرض المبالغة والتعجب ، مثل ضرب الرجل وفهم ، أى ما أضربه وأفهمه .

المغالبة ورأى الكسائي في المضارع الحلقى العين أو اللام

تبنى المغالبة على فعلته أفعله (بضم عين المضارع) إلا في نحو وعدت وبعث ورميت ، فعلى أفعله (بكسر عينه) .

يقال واعدته فوعدته أعده ، وبايعته فبيعه أبيعته ، وراميته فرميته أرميته . (بكسر عين المضارع) ، وكارمنى فكرمته أكرمه (بضم عينه) .

وجاء المضارع في خاصمنى فخصمته أخصمه (بالضم) على هذا الأصل ، و (بالكسر) على الشذوذ .

وجاء المضارع في نحو شاعرنى فشعرته أشعره (بالضم) على هذا الأصل ، كما نقل أبو زيد عن العرب . وسمع بالفتح ، كما نقل الجوهري ، من أجل حرف الحلق . وحكى عن الكسائي في المغالبة أن المضارع إذا كانت عينه حرف حلق ، كما في هذا (ومثل ذلك ما لاه حرف حلق) لزم فتح عينه ، لاستثقال ضم العين مع حرف الحلق . وهذا قياس ذلك المضارع في غير المغالبة .

ونقد كلامه بأن طريقة نقل المضارع إلى الضم في المغالبة أولى ، لأنها ثبتت ، وحرف الحلق لا يوجب فتح العين ، وإلا أوجبه في مثل يدخل ويرجع .

الكسائي لم يكثرث للأصل في المغالبة ، وما وافقه من السماع . والتزم في المغالبة قياس ذلك المضارع في غير المغالبة ، وقد عضده فيها سماع .

وفي الصحاح ما كان من قولك فاعلته ففعلته ، فإن يفعل منه يرد إلى الضم ، إذا لم يكن فيه حرف من حروف الحلق ، من أى باب كان من الصحيح . تقول عالمته فعلمته أعلمه (بالضم) . وفانجرته ففخرته أنخره (بالفتح لأجل حرف الحلق) ونحو ذلك في اللسان .

وفي القاموس : فاعلته ففعلته ، يرد يفعل منه إلى الضم ، إن لم تكن عينه حرف حلق . فإنه بالفتح ، كفانخره ففخره يقخره ، ومثل ذلك المضارع الذي لامه حرف حلق . وهذا يوافق رأى الكسائي .

ذهب بعضهم إلى أن باب المغالبة ليس قياسا ، وإنما هو مسموع كثير . وذهب بعضهم إلى أنه مطرد في كل ثلاثي متصرف تام ، خال من ملزم الكسر .

أمثلة ما يكمل بالاشتقاق والقياس

الثلاثي المجرد

في اللسان : (بَخَنَ فهو باخن : طال) .

فإذا قدرنا أنك بحثت في كتب اللغة عن ضبط عين المضارع وعن المصدر فلم تجد . فيؤخذ من تفسير الفعل أنه لازم . ويؤخذ من فتح عينه أن مصدره على مثال القُوعول قياسا ، ويؤخذ من كون عينه حرف حلق أنها تفتح في المضارع قياسا ، كدأب يدأب دُوبا ، وأهل الجواز يعملون مصدر مثله على الفعل ، كفخر يفخر نخرًا . وتقدم الكلام في القياس مع السماع .

وفي اللسان والقاموس : (الخافل : الهارب) .

فإذا قدرنا أنك بحثت في كتب اللغة عن ماضى الخافل ومضارعه ومصدره فلم تجد . فيفهم من تفسير الخافل أنه من اللازم ، ويفهم من لزوم ووزن فاعل

أن الفعل ليس مكسور العين ، ولا مضموما وفقا للقياس . ووزن فاعل في اللازم الذي كسرت عينه أو ضمت ، سماع لا يحل الكلام عليه . فلم يبق إلا أن : خفل مفتوح العين . وإذا كان مفتوحها فمصدره القياسي على مثال الفعل (بكسر الفاء) لأن خفل بمعنى هرب ، وهرب معناه فز . فهو من قبيل الامتناع . ومضارعه بكسر العين وضمها ، على أن الضبطين سواء ؛ أو بكسر العين ، على أن ذلك هو الأنصح أو الأغلب أو الباب إذا أشكل الأمر . وهناك مذهب القراء الذي يحيز القياس مع السماع .

وفي اللسان : (المَلَخَ الثننى والتكسر) وهو بفتحيتين .
ويؤخذ من تفسير المَلَخ أنه مصدر اللازم . ويؤخذ من ضبط المَلَخ بفتحيتين أن فعله كفرح .

غير الثلاثي المجرد

في اللسان : (أبلحت النخلة إذا صار ما عليها بلحا) . وفي القاموس :
(أبلح النخل) .

فيقال : أبلحت تبلح إبلاحا .
وفي اللسان : (نفخل الرجل أظهر الوقار والحلم) وفي القاموس نحو ذلك .
فيقال تفخل يتفخل تفخلا .
وفي اللسان : (حدرجه ، أى فتله وأحكمه) . وفي القاموس نحو ذلك .
فيقال : حدرجه يحدرجه حدرجة .

وفي اللسان : (البهكة السرعة فيما أخذ فيه من عمل) وفي القاموس نحو ذلك .
فيقال : بهكت يبهكت بهكة .
وفي القاموس : (التبلصق : التقرب من الناس) .

فيقال : تبلصق يتبلصق تبلصقا .
وفي اللسان : (أبلندح المكان عرض واتسع) وفي القاموس نحو ذلك .
فيقال ابلندح يبلندح ابلنداحا .